

87565 - حكم الأكل من الزروع والثمار التي على جانب الطرق

السؤال

ما حكم الأكل من الأموال العامة مثل الشجر المزروع على جانب الطرقات كملك للحكومة ؟ .

الإجابة المفصلة

لا حرج في الأكل من الشجر المزروع على جانب الطرقات؛ لأنه ملك لعامة المسلمين، وتركه دون حائط أو حراسة دليل على الإذن وإباحة الأكل منه.

وقد أجاز النبي صلى الله عليه وسلم لمن مر بثمار بستان أن يأكل منه، دون أن يتتخذ خبنة، أي لا يحمل منه في ثوبه، وهذا في الثمار المملوكة، فما كان لبيت المال فهو أولى بالجواز.

روى الترمذى (1287) عَنْ أَبِي عُمَرٍ رضيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (مَنْ دَخَلَ حَائِطًا فَلْيَاكُلْ وَلَا يَتَّخِذْ خُبْنَةً) ورواه ابن ماجه (2301) بلفظ : (إِذَا مَرَ أَحَدُكُمْ بِحَائِطٍ فَلْيَاكُلْ وَلَا يَتَّخِذْ خُبْنَةً) والحديث صحيح الألبانى فى صحيح الترمذى وابن ماجه .

وروى ابن ماجه (2300) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (إِذَا أَتَيْتَ عَلَى رَاعِي رَاعِيَنْ فَتَأْدِهِ تَلَاثَ مَرَارٍ فَإِنْ أَجَابَكَ وَإِلَّا فَأَشْرَبْ فِي عَيْرٍ أَنْ تُفْسِدَ، وَإِذَا أَتَيْتَ عَلَى حَائِطٍ بُسْتَانٍ فَقَادِ صَاحِبَ الْبُسْتَانِ تَلَاثَ مَرَارٍ، فَإِنْ أَجَابَكَ وَإِلَّا فَكُلْ فِي أَنْ لَا تُفْسِدَ) وصححه الألبانى فى صحيح ابن ماجه .

فدللت هذه الأحاديث على جواز أن يأكل الإنسان من ثمر غيره، دون أن يحمل معه، بشرط أن ينادي صاحبه أولاً ثلاثة، فإن أجابه استأذنه، وإن لم يجبه أكل .

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (9/332) : " قال أَحْمَد : إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا حَائِطٌ ، يَأْكُلْ إِذَا كَانَ جَائِعًا ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جَائِعًا ، فَلَا يَأْكُلْ . وَقَالَ : قَدْ فَعَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِّنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكُنْ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ حَائِطٌ ، لَمْ يَأْكُلْ ; لَأَنَّهُ قَدْ صَارَ شَبَهَ الْحَرِيمِ ... وروي عن أبي زينب التيمي ، قال : سافرت مع أنس بن مالك وعبد الرحمن بن سمرة وأبي بردة ، فكانوا يمرون بالثمار ، فيأكلون في أفواههم . وهو قول عمر وابن عباس وأبي بردة . قال عمر : يأكل ، ولا يتتخذ خبنة . وروي عن أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : يَأْكُلْ مَا تَحْتَ الشَّجَرِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ تَحْتَ الشَّجَرِ فَلَا يَأْكُلْ ثَمَارَ النَّاسِ ، وَهُوَ غَنِيٌّ عَنْهُ . وَلَا يَضْرِبُ بِحَجْرٍ ، وَلَا يَرْمِيْ ; لَأَنَّ هَذَا يَفْسَدُ"

فإن كانت محوطه ، لم يجز الدخول إليها ; لقول ابن عباس : إن كان عليها حائط فهو حرير ، فلا تأكل ، وإن لم يكن عليها حائط ، فلا بأس . ولأن إحراءه بالحائط يدل على شح صاحبه به ، وعدم المسامحة فيه " انتهى .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : ”اشترط الحائط فيه نظر ؛ لأن ألفاظ الحديث : (من دخل حائطا) والحايطة هو الذي يحيط بالشيء ، وعلى هذا لا فرق بين النخل الذي ليس عليه حائط وبين الشجر الذي عليه حائط ، فالذى تبين من السنة أن الشرط هو أن يأكل دون حمل ، وألا يرمي الشجر ، بل يأخذ بيده ، أو إذا كان ساقطا في الأرض . وأيضاً يشترط أن ينادي صاحبه ثلاثة ، إن أجبه استأذنه ، فإن لم يجبه أكل ، هذا الذي دل عليه الحديث ، وهو مما ذهب إليه الإمام أحمد رحمه الله . وذهب الجمهور إلى أن ذلك ليس بجائز وحملوا الأحاديث على أول الإسلام ، أو أول الهجرة ، حين كان الناس فقراء محتاجين ، وأما مع عدم الحاجة فلا يجوز ، ولكن الصحيح أنه عام ”انتهى من ”الشرح الممتع“ (6/339).

والحاصل أنه لا حرج في الأكل من الزروع والثمار الموجودة على الطرق ، والتي لا ملك فيها لأحد ، وكذلك الأكل من البساتين المملوكة ، بالشروط المتقدمة .

والله أعلم .